

مكانة اللغة العربية في إسرائيل *

سعادة القاضي سليم جبران

قاضي في المحكمة العليا.

خلاف اللغات الأخرى السائدة في إسرائيل، تعتبر اللغة العربية لغة أقلية قومية ذات ملامح هوية مميزة. لذا فليس من الغريب أن تعلق هنا مسألة لغة الأقلية العربية في سياقات مختلفة، وها هي تتصاعد هنا فعلاً.

إنّ التشخيص الذي ليس من السهل إجراؤه دائماً، بين العناصر الأساسية الجوهرية والعناصر الوظيفية في اللغة العربية، يُعتبر أمراً تافهاً غير ذي بال. وإذا أجرينا فحصاً عميقاً نجد أنه تنطوي على هذا التشخيص أهمية قضائية. ويمكننا القول أن وجهة النظر العامة في حيثيات قرارات المحاكم تُظهر اعتبار العناصر الأساسية في اللغة العربية بأنها ذات علاقة وصلّة في مجال الحقوق الجماعية، بينما تُعتبر العناصر الوظيفية ذات صلة مع الأفراد ومع قدراتهم على التعامل بلغتهم الأم. قد يكون التشخيص المذكور ناجماً عن مسألة نوعية السلطة الجديرة بالتعامل مع القضايا المتنوعة الناجمة عن مكانة اللغة العربية

تبلورت مكانة اللغة العربية وتطوّرت في إسرائيل، على مرّ السنين، مع الأخذ بعين الاعتبار مجريات الأحداث السياسية والقضائية والاجتماعية. ارتفعت أهمية اللغة العربية من خلال مسارين أساسيين. كان المسار الأول وسائلياً، مساعداً، يُعتبر في إطاره اللغة أداة يتواصل بها الفرد مع الآخرين عبر ظواهر المحتويات والمضامين وبواطنها. أمّا المسار الثاني فهو الأساسي والجوهري حيث تكون اللغة عبّر هذا السياق ذات قيمة ثقافية في حد ذاتها، ونحن ندرك اللغة في نظرنا بلامح ثقافية صرفة جداً، يتم عبّرها التعبير عن مضامين ثقافية مميزة أخرى لدى أفراد مجموعة الناطقين بهذه اللغة. كما أنها تُشكل الطابع الذي يُعبّر عن هوية الناطقين بها. وهكذا هو الحال بالنسبة للغة العربية. إلا أنه ثمة مجال للتأكيد على انفرادية اللغة العربية إذ أنه على

* المقال عبارة عن المحاضرة الافتتاحية التي قدمت في مؤتمر «العربية لغة في عين العاصفة» بمبادرة مركز دراسات، المركز العربي للحقوق والسياسات ومعهد فان لير في القدس.

بموجب أمرٍ احترازيٍّ من طرفِ المندوبِ السامي تُنشرُ باللُّغةِ الإنجليزيَّةِ والعربيَّةِ والعبريَّةِ. ويؤخذُ هذا الأمرُ بعينِ الاعتبارِ في جميعِ الأنظمةِ والقوانينِ التي يسنُّها المندوبُ السامي، حيثُ يتمُّ استعمالُ اللغاتِ الثلاثِ في الدوائرِ الرسميَّةِ، في الدوائرِ الحكوميَّةِ وأروقةِ المحاكم. أمَّا إذا حصلَ أيُّ تناقضٍ بينِ النَّصِّ الإنجليزيِّ في أيِّ مرسومٍ أو إعلانٍ واستمارةٍ رسميَّةٍ و النَّصِّ العربيِّ أو العبريِّ فلا بدَّ من العملِ بناءً على النَّصِّ الإنجليزيِّ.

تبنى القضاءُ الإسرائيليُّ المادةَ 82 بموجبِ مرسومٍ أنظمتِ السلطةَ والقضاءَ لعام 1948، ومع ذلك تمَّ في إطارِ المادَّةِ 15 (ب) لهذا المرسومِ إلغاءُ استعمالِ اللُّغةِ الإنجليزيَّةِ، وظلَّ الإلتزامُ باستعمالِ العبريَّةِ والعربيَّةِ ساري المفعول.

ثمَّةُ من يعتقدُ أنَّ إلغاءَ واجبِ استعمالِ اللُّغةِ الإنجليزيَّةِ والحفاظَ على الإلتزامِ باستعمالِ اللُّغةِ العربيَّةِ يشيرُ إلى اعترافِ المشرِّعِ آنذاك برسميةِ اللُّغةِ العربيَّةِ في إسرائيل، وثمَّةُ من يعتقدُ من الناحيةِ الأخرى أنَّ المادةَ 82 المذكورة تفتقرُ إلى القوَّةِ المقياسيةِ التي ينسبونها لها وسوف أحاولُ فيما يلي أن أقفَ على مفاهيمِ ووجهاتِ النظرِ عبرَ قراراتِ المحاكمِ التي أعرضها أمامكم.

إنَّ مسألةَ اللُّغةِ العربيَّةِ، مكانتها وموقعها والإلتزاماتِ الناجمةِ عن هذه المكانةِ قد حظيتِ بنقاشاتٍ قضائيَّةِ من خلالِ عددٍ من قراراتِ المحاكم. ومن أكثرِ الملفاتِ أهميَّةً بالنسبةِ للغةِ العربيَّةِ التي تمَّ مداولتها في أروقةِ محكمةِ العدلِ العليا، تلك القضية التي التأمَت وجرى فيها النقاش، الدعوى 2114/99 التي قدمتها مؤسَّسة «عدالة»، المركز القضائي لحقوق الأقلية العربية، ضد بلدية تل أبيب يافا، بلدية الرملة، بلدية اللد وبلدية

المترابطة بها، وهكذا يُخيَّلُ لنا، على سبيلِ المثالِ أنَّ مسألةَ الإعرافِ في الرموزِ الثقافيَّةِ لدى مجموعةٍ عرقيَّةِ قوميَّةِ، لا تُعتَبَرُ إشكالاً في الإعرافِ بها في الأجهزةِ القضائيَّةِ، على عكسِ ما هو الحالُ بالنسبةِ للأجهزةِ السياسيَّةِ الديمقراطيَّةِ، بينما نجدُ أنَّ ثمَّةَ حالاتٍ يتطلَّبُ الأمرُ فيها تسهيلاتٍ في خدمةِ المرافقِ فيما يتعلَّقُ في اللُّغةِ الأمِّ لمن يحتاجُ هذه الخدمة، إذ يتبينُ له أنَّ المحاكمِ في إسرائيل تتقبلُ التداخلَ وتقديمِ العوْنِ اللائقِ. ويبدو أنَّ هذا التَّشخيصَ لا يبدو بالضرورةِ واضحاً وبارزاً. إلا أنَّ النَّظَرَ في معظمِ الملفاتِ التي تناولتْ مسألةَ مكانةِ اللُّغةِ العربيَّةِ والتي تمَّ التداولُ بها في أروقةِ المحاكمِ الإسرائيليَّةِ تُوكِّدُ على الوجهِ الوظيفيِّ للُّغةِ باستثناءِ الدعوى التي قدَّمتها «عدالة» لمحكمةِ العدلِ العليا، والتي سأسيرُ إليها لاحقاً، حيثُ تناولَ معظمُ القضاةِ من خلالِ هذه الدعوى الوجهَ الأساسيَّ بالنسبةِ لتعريفِ هويَّةِ وثقافةِ اللُّغةِ العربيَّةِ، إلا أنَّه تمت هناك الإشارةُ إلى العناصرِ الوظيفيةِ بالنسبةِ لقدرةِ الفردِ على تدبُّرِ نفسه في البيئةِ التي يتحرَّكُ بها، حتى لو أنَّه لا يقيمُ ويسكنُ فيها عملياً.

ليس بالإمكانِ الحديثُ عن مكانةِ اللُّغةِ العربيَّةِ دونَ أن نستهلَّ بالنصوصِ القانونيَّةِ التي تمنحُ اللُّغةَ العربيَّةَ بناءً على مسالكِ واتجاهاتٍ معينةٍ إلى جانبِ اللُّغةِ العبريَّةِ مكانةً لغةً رسميَّةً في إسرائيل.

إنَّ المصدرَ المعياريَّ الوحيدَ الذي يتطرَّقُ إلى هذا الموضوعِ، له صلةٌ وارتباطٌ بالمادَّةِ 82 من المرسومِ الملكيِّ في مجلسه التشريعيِّ عام 1922 تحتَ عنوانِ اللغاتِ الرسميَّةِ المحدَّدة بما يلي:

جميعُ المراسمِ، الإعلاناتُ والإستماراتُ الرسميَّةُ الصادرةُ عن الحكومةِ، وجميعُ إعلاناتِ السلطاتِ المحليَّةِ والبلديَّةِ في المناطقِ التي يتمُّ تحديدها

الناصره العليا، حيث جرى من خلالها البحثُ والنقاشُ حول التزام تلك البلديات التي تُقيم في نُحومها أقليةً عربية، على استعمال اللغة العربية إلى جانب العبرية في جميع اليافطات. وقد تقلّصت معايير الخلافات بين الأطراف واقتصرت على الأحياء في تلك المدن المختلطة التي لا يقيم فيها العرب.

تباينت مواقف القضاة في هيئة القضاة سواءً كان ذلك بعامل النتيجة أو تعلياتها.

كان رأي رئيس هيئة القضاة، الرئيس «أهارون باراك» آنذاك أنّ ثمة ضرورةً حيويةً لاستمرار تعليق اليافطات ومواصلة الكتابة عليها باللغة العربية. وكان قد أصدر حكّمه هذا انطلاقاً من عامل التوازن بين الأهداف الأساسية وتفعيل تحكيم العقل لدى هذه السلطات، من منطلق صلاحياتهن المتاحة لهن في المراسيم البلدية [نص جديد، 1964]، ويقول الرئيس باراك بهذا الصدد ما يلي:

يبدو لي، أنّه يجب من خلال هذا التوازن إتاحة وتمكين الكتابة بالعربية، إضافة إلى العبرية على يافطة البلدية. ينبع هذا الاستنتاج من ناحية بسبب الوزن النوعي، الذي يجب أن نعطيه للقيم المتعلقة بحق الإنسان في لغته، بمساواته وبالتسامح معه، ومن ناحية أخرى، من انعدام المساس بمكانة اللغة العبرية العليا، والأخذ بعين الاعتبار ضالة المساس الناجم عن استعمال العربية في اليافطات البلدية، لقيمة التضامن القومي بتوحيد الصفوف ولتعريف الدولة ذات السيادة.

نستطيع أن نرى هنا أن الرئيس باراك لم يتجاهل واجب السلطات المحلية تجاه المادة 82 في المرسوم الملكي.

يبدو أن القاضية «داليا دورنر»، اعتقدت أيضاً أن من

واجب السلطات المحلية أن تشمل في يافطاتها الكتابة في اللغة العربية، إلا أن تسويغاتها تختلف عن تلك التي تناولها الرئيس باراك. إن وجهة نظر القاضية دورنر أنّه يجب أن يكون للسياق التاريخي ولقوانين إضافية وهي البيئة القانونية التي يتم بإطارها تنفيذ المادة 82، تأثيراً على تفسير هذه المادة، من منطلق أنها تمنح اللغة العربية مكانة لغة رسمية. وفقاً للقاضية دورنر، «يجب تفسير المادة 82 أولاً على خلفية القوانين التي تمنح الأفضلية للغة العبرية»، ولكن دون تجاهل أنّ اللغة العربية «لم تعد بعد واحدة من الجاليات التي تسيطر عليها بريطانيا، إنما هي لغة الأقلية التي ورد عنها في وثيقة الإستقلال الوعد - كما لسائر المواطنين - بحرية اللغة والتعليم والثقافة».

أما الاستنتاج الذي توصلت إليه القاضية دورنر نصّ على ما يلي:

بينما اللغة العبرية تُعتبر اللغة الرسمية الأولى لدولة إسرائيل كونها اللغة القومية للأغلبية، فمكانة اللغة العربية كلغة رسمية بناءً على المادة 82 التي تم تعديلها تهدف ضمان حرية اللغة، الدين والثقافة للأقلية العربية.

أما القاضي «ميشائيل حيشين» فقد اعتقد أن الإلتماس يطالب بالإعتراف بالحقوق الجماعية، الثقافية للأقلية العربية، حقوق اللغة، في حين أنّ موقف القضاء في إسرائيل «لا يعترف بالحق الجماعي، الحق الذي يواجهه واجب العمل والسعي من أجل تنمية الهوية التي تميّز مجموعة معينة من السكان»

لقد اعتقد القاضي حيشين في هذا السياق أنّ هذا الإلتماس ذات طابع سياسي ولا مجال لقبوله.

وفي إطار قرار آخر للمحكمة العليا الذي تداول العلاقة بين اللغة العربية واللغة العبرية وفي هذه

إذ يبدو أن قيمة اللغة تتضح وتحظى بأهمية بالغة، سواء كان هذا الأمر ناجماً بشكل مباشر من خلال حق الإنسان بلغته أو من خلال حقوق المتهم في القضايا الجنائية، حيث يهدف في ما يؤول إليه، إلى ضمان نزاهة الإجراءات، ومن هذا المنطلق، يتم التأكيد بأن كرامة المتهم لن يضحى بها على مذبح المصلحة العامة وهي التي تسعى الإجراءات الجنائية إلى تحقيقها. لذا فإننا نبدى اهتماماً بحق إضافي، ألا وهو حق المتهم بأن يفهم الإجراءات المتخذة بحقه ليتحقق هذا الإجراء عبر تمثيل المتهم بمحام يكون بوسعه أن يشرح له هذه الإجراءات ويتيح له أن يفهمها. ويتجلى هنا المنطق الكامل بضمان تواجد مترجمين عند الحاجة إذ أن الغاية المبتغاة منها فهم وإدراك المتهمين الذين لا يجيدون اللغة العبرية. ومن هنا تبدو قدرة الفرد المعرض للإجراءات القانونية على تفهم هذه الإجراءات ذات الأهمية القصوى، على الأخص إذا كانت هذه الإجراءات جنائية.

ثمة قرار آخر أصدرته هذه المرة المحكمة المركزية في الناصرة. لقد تناول هذا القرار مسألة «على عاتق من يقع عبء ترجمة المستندات والوثائق المطروحة في إطار الإجراءات، من اللغة العربية إلى اللغة العبرية». بعد أن استعرض القاضي قراره الذي يتناول مكانة اللغة العربية وموقعها، وبعد أن تعذر عليه العثور في «قانون أنظمة الإجراءات المدنية» على بنود تفرض واجب ترجمة المستندات من اللغة العربية إلى العبرية، توصل القاضي إلى استنتاج سريان مفعول رسمية اللغة العربية وعدم إلقاء مسؤولية ونفقات ترجمة هذه المستندات على عاتق الطرف الذي يقدمها باللغة العربية. تجدر الإشارة إلى

المرّة، حول نص إعلان نشر على يافطة الإعلانات البلدية، حيث تمّ النقاش حول مدى سريان مفعول قانون محلي (٦١٣ ٦٢٧)، يفرض كتابة النص باللغة العبرية بالمشاركة مع لغات أخرى، أرادها الناشر على لوحة إعلانات ملصقة على لافتة إعلانات البلدية، حيث حُسمت القضية من منطلق حرية التعبير والتوازن المستحق فيما بينه وبين اعتبارات عامة ناجمة عن رسمية اللغة العبرية. حدت المحكمة بأن الفرد حين يطالب بالتعبير عن نفسه بواسطة تعليق يافطة إعلان، وتتسم مهمة السلطة بتحقيق هذه الرغبة في إطار «منصة» عبر إحدى اليافطات المخصصة لمثل هذه الفعاليات، فلا بد من تفضيل حرية التعبير المطلوب بناءً على اعتبارات مصلحة اللغة الرسمية أو الملمين بها.

وفي سياق آخر، تمّ فيه تقديم طلب لمنح إذن للإستئناف على قرار المحكمة المركزية، جاء فيه أنه بحكم سريان مفعول رسمية اللغة العربية، كان من المفروض ترجمة النماذج والإستمارات الرسمية، بما في ذلك استمارة الإستدعاء للمحكمة ولائحة الإتهام التي تُقدّم ضدّ السائقين عند تلبسهم وهم يقودون السيارة تحت تأثير الكحول.

ولتفسير عدم مثول المتهم في هذه القضية أمام القاضي، ادعى انه لا يجوز اعتباره مطلوباً للمحكمة لأن إستمارة الإستدعاء لم تترجم إلى اللغة العربية. لم يكن هذا الإدعاء صحيحاً في ظروف هذا الحال، إذ تبين لي أن المتهم كان يعلم باستدعائه وتبين لي من هذا المنطلق أن ادعائه لم يكن صحيحاً، وفي سياق قراري أشرت إلى ما يلي:

كُلِّفَتْ هذه المحكمة أكثر من مرّة بأن تبحث وتناقش مسألة مكانة اللغة العربية الرسمية. يُعْتَبَرُ هذا الإجراء في هذه القضية إجراءً جنائياً



أن هذا الملف قد جرى تداوله في المحكمة المركزية ولم تُعرض هذه القضية أمام محكمة العدل العليا وقد تطرقت لهذا القرار لمجرد وصف الأوضاع السائدة آنذاك.

بعد أن تناولت مكانة اللغة العربية وأثرها وموقعها ومدى رسميتها من ناحية القضاء في إسرائيل، حرّى بنا أن نلقي نظرة موجزة بالنسبة لعالميتها وموقعها وجذورها إقليمياً وكونياً.

تُعتبر اللغة العربية واحدة من أهم اللغات العالمية الحضارية العريقة انتشاًراً وشيوعاً، حيث يبلغ عدد الناطقين بها بما ينوف على مليار إنسان. تعود جذور اللغة إلى ما قبل القرن التاسع قبل الميلاد وإلى الممالك العربية، مثل «حمير» و«أنباط» و«التابعة» و«المانذرة» و«كندة» والقبائل العربية أيام عاد وثمود و«القحطانيين» و«العدنانيين» و«المصريين» و«الحجازيين».

تنتمي اللغة العربية إلى اللغات السامية كاللغة البابلية والآشورية والآرامية والعبرانية والفينيقية والحبشية والسريانية.

انتشرت في الجزيرة العربية، مهد اللغة العربية، لهجات وكنات قبائلية عربية عديدة، منها لهجات لغة الجنوب الحميرية ولكن اللغة المصيرية، لغة قريش والحجاز، ازدهرت وتطورت بعد الميلاد إلى حد بعيد، فتكونت اللغة العربية المثالية النموذجية الخالية من العيوب وانصهرت فيها جميع اللهجات الغربية فانتشرت وشاعت مجالس الأدب ومؤتمرات وأسواق الشعر والخطابة واشتهر عمالقة الشعر وأصحاب المعلقات المشهورة التي كانت تُلقي وتُعلق في سوق عكاظ.

امتازت اللغة العربية بثروة واسعة من الألفاظ والمفردات والتعابير وبحور الشعر والصرف والنحو.

ثم أنزل من السماء القرآن الكريم على الرسول محمد عليه الصلاة والسلام باللغة العربية، لغة الوحي والإيمان، في قمة البيان والإعجاز والبلاغة والفصاحة، فعدت لغة القرآن مفخرة اللغة العربية إذ يؤمن برسالة القرآن الكريم اليوم مليار ونصف المليار من البشر، فجمع القرآن الكريم ووحد الناطقين باللغة العربية وحافظ عليها وعلى جذورها واستمراريتها. كما أصبحت اللغة العربية على جذور اللغات السامية والتدقيق في صحتها رغم اندثارها ولم يتبق منها سوى الآثار السريانية والآرامية، كما ظلت اللغة العبرية على قيد الحياة، وهي عميقة التواصل والتشابه الكبير مع اللغة العربية والتي احتفظت بكامل حروفها الثمانية والعشرين مقابل الاثنين والعشرين حرفاً في اللغات السامية بما فيها اللغة العبرية والتي عانت من الشتات بعد خراب بيت المقدس والهيكل، واغتنم علماء اللغات السامية العريقة أسلوب الرجوع إلى اللغة العربية لفحص ما طرأ من ضياع في جذور تلك اللغات.

يبرز الشبه بين العبرية والعربية إلى حد بعيد لأنهما تحملان نفس الجذور الرئيسية ثلاثية الحروف في أفعالها والتشابه المنقطع المثل في التصريف والضمائر والأرقام وأسماء أعضاء الجسم وأسماء أفراد الأسرة والأسماء ذات الصلة بالمعتقدات السماوية وأسماء المزروعات والفاكهة والخضار والقطنيات وأسماء الحيوانات وغير ذلك الكثير.

ساهم القرآن الكريم في الحفاظ على اللغة العربية وعمل على توحيد الشعوب العربية من خلال اللغة الفصحى، فإن كانت لكل قطر ولكل بلد لهجة شعبية عامية حتى وإن كان فيها الكثير من الشبه، فإن جميع البلدان العربية تستعمل اللغة العربية الفصحى في إذاعاتها وصحفها وكتبها وأدبها.

والحضارة والإبداع والفكر الراقى الأصيل. ومن هذا المنطلق، جدير بأن تُعطى اللغة العربية مكانتها المرموقة التي تليق بها لدى مؤسسات الدولة وقطاعاتها العامة، وهيئاتها التعليمية، وأن يعمل القائمون على دعم ونشر وتعليم العربية في المدارس العبرية والجامعات تهيئةً لحلول السلام المنشود بين الشعبين العربي واليهودي أصحاب أقرب اللغات والجذور والمعتقدات مقارنة وتشابها.

وحتى الشعوب الإسلامية التي لا تنطق ولا تتواصل باللغة العربية، فإنها تصلي وتقرأ القرآن الكريم والحديث الشريف باللغة العربية الفصحى. شهد العالم العربي والإسلامي ازدهارا أدبيًا ولغويًا وفقهيًا، فأقيمت المدارس ومعاهد العلم بمختلف المستويات، ففي العصر الجاهلي ظهر عمالقة الأدب واللغة بالمعلقات والأمثال والخطابة. وفي العهد الراشدي والأموي ظهر كبار الأعلام بالشعر والأدب، أما في العهد العباسي فبلغ الازدهار الأوج والقمة فشاعت قصص ألف ليلة وليلة، كليلة ودمنة ومؤلفات الجاحظ وأبو العلاء في رسالة الغفران، ومقامات الحريري، والهمذاني وأغاني الأصفهاني، والقواميس والعقد الفريد، وكنوزا أدبية أوصلت الإبداعات العربية إلى أوج النهضة والازدهار والمجد، فأخذ الغرب الكثير من هذه الكنوز ونقلها إلى لغاته.

ولعب الإستشراق دورًا مميزًا في إحياء ازدهار اللغة العربية ودراساتها، وأصدر علماء الإستشراق أبحاثًا ودراسات قيّمة في شتى أنحاء العالم، وفي إسرائيل أيضًا، ألقت الأضواء على كنوز اللغة العربية وآدابها. برز في العالم العربي أعلام وأدباء وعلماء وشعراء، تُرجمت إبداعاتهم إلى عشرات اللغات وحازوا على جوائز أدبية عالمية على مؤلفاتهم، وكان الروائي العربي المشهور المرحوم نجيب محفوظ من بين الذين فازوا بجائزة نوبل للآداب عام 1988.

الحديث عن مكانة اللغة العربية محليًا، إقليميًا وعالمياً يطول ويطول وما يُقال فيه يتسع لعشرات المجلدات، وإنني أكتفي بهذه اللوحة القصيرة مجرد غيض من فيض، إذ أنّ الشعوب التي تضاهي اللغة العربية حجمًا وكمًا وانتشارًا وعلو شأن قليلة، فاللغة العربية هي كما ذكرنا لغة التخاطب لمئات الملايين من الناس وهي لغة الوحي بقرآنها الكريم ولغة العلم والثقافة